

الموضوع: التأكيد على عدم التعاقد مع الشاحنات الأجنبية

للتنقل داخل المملكة دون حصولها على ترخيص من جهة

الاختصاص

المحترمين

السادة/ مشتركي غرفة الباحة

نود الإحاطة بأن الاتحاد تلقى خطاب وزارة التجارة رقم (٣٠٨٣٣) وتاريخ ١٩/٩/١٤٤٦هـ، والمشار فيه إلى بقرية الهيئة العامة للنقل السريته رقم (١/٤٦/٤٢٩١) وتاريخ ١١/٩/١٤٤٦هـ، المتضمنة صدور المرسوم الملكي رقم (١٨٨/١٨٨) وتاريخ ٢٤/٨/١٤٤٦هـ، القاضي في البند (أولاً) على: "الموافقة على نظام النقل البري على الطرق، بالصيغة المرفقة"، وحيث نصت المادة (الرابعة) من النظام على: ١- يحظر على أي شخص ممارسة أي من أنشطة النقل البري على الطرق إلا بعد الحصول على الترخيص، وتحدد اللوائح والإجراءات والشروط والمتطلبات اللازمة لإصدار الترخيص ومدته " كما نصت المادة (الثانية والعشرون) من النظام على " دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أي من أحكام النظام أو اللوائح أو التراخيص بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية: ٢- غرامة لا تزيد على (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسمائة مائة ريال"، وقد نصت المادة (السابعة والعشرون) من النظام ذاته على "تباع بالمزاد العلني المركبات المحجوزة وفقاً لأحكام النظام"، وحيث ترغب الهيئة بالتعميم على المنشآت التجارية والمصانع وما في حكمها، والتأكيد على عدم التعاقد مع الشاحنات الأجنبية للنقل داخل المملكة دون الحصول على ترخيص من جهة الاختصاص لما يترتب على ذلك من ضرر للبضائع المتعاقد على نقلها فاش الشاحنات الأجنبية غير المرخصة في حال حجزها.

وتقبلوا اطيب التحية و التقدير،،

إدارة تقنية المعلومات